أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في الدول العربية: جيبوتي أنموذجاً

The crisis of state-building and governance in Arab countries: Djibouti as a case study

م.م. بلال محمد صابر

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Bilal.m.saber@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٢٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/٣٠

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي، من خلال التطرق لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي أثرت في قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي، إذ تبدأ الدراسة بتحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية التي شكّلت البيئة العامة لتطور الدولة، وتبرز كيف أن التعدد القبلي والعرقي ترك بصمته على شكل السلطة وتوزيع الموارد، كما تستعرض الدراسة الأزمات السياسية والدستورية، وتركّز على الاحتكار القبلي للسلطة بعده أحد أبرز عناصر الضعف البنيوي، علاوةً على حالة عدم اليقين السياسي الناتجة عن غياب آليات تداول السلطة بصورة شفافة.

وسلطت الدراسة الضوء على الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك الجفاف، ضعف الإنتاج، تراكم الديون الخارجية، وسياسات عسكرة التنمية التي وضعت الاقتصاد الوطني تحت تأثير التواجد العسكري الدولي، إلى جانب تطرقها للأزمات الاجتماعية والثقافية والتي تركزت في صراع الهويات والتفاوتات بين المجموعات السكانية، وما أدى إليه ذلك من تآكل في الانسجام الوطني.

كما تكشف الدراسة عن دور البيئة الخارجية، بما في ذلك التنافس الدولي على موقع جيبوتي، والأزمات الحدودية مع إرتيريا والصومال، وما تسببه هذه التحديات من ضغوط على السيادة الوطنية وقدرة الدولة على صياغة سياسات مستقلة، ولهذا توصلت الدراسة إلى أن الأزمة في جيبوتي ليست مجرد تراكم لمشكلات منفصلة فحسب، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين العوامل الداخلية والبُنى الإقليمية والدولية، أي بمعنى أن أزمة جيبوتي هي مركّبة وبنيوية، تتطلب إصلاحات شاملة تعالج الخلل في بنية الحكم والاقتصاد والمجتمع معاً، وتقلّل من التبعية الخارجية، وتدعم تنمية أكثر شمولاً واستدامة.

الكلمات المفتاحية: جيبوتي، منطقة القرن الإفريقي، بناء الدولة، إدارة الحكم، ازمة بناء الدولة وإدارة الحكم.

Abstract:

This study aims to analyze the crisis of state-building and governance in Djibouti by examining a range of internal and external factors that have impacted the state's ability to achieve political and institutional stability. The study begins by

identifying the social, cultural, religious, and economic characteristics that shaped the general environment for the state's development. It highlights how tribal and ethnic diversity has influenced the structure of power and the distribution of resources. The study also reviews political and constitutional crises, focusing on the tribal monopoly of power as a major structural weakness, in addition to the political uncertainty resulting from the absence of transparent mechanisms for the transfer of power.

The study sheds light on economic crises, including drought, low productivity, the accumulation of external debt, and the militarization of development policies that have placed the national economy under the influence of the international military presence. It also addresses social and cultural crises, centered on identity conflicts and disparities between population groups, and the resulting erosion of national cohesion.

The study also reveals the role of the external environment, including international competition over Djibouti's location, and border crises with Eritrea and Somalia, and the pressures these challenges place on national sovereignty and the state's ability to formulate independent policies. Therefore, the study concluded that the crisis in Djibouti is not merely an accumulation of separate problems, but rather the product of a continuous interaction between internal factors and regional and international structures. In other words, the Djibouti crisis is complex and structural, requiring comprehensive reforms that address the imbalance in the structure of governance, the economy, and society together, reduce external dependency, and support more inclusive and sustainable development.

Keywords: Djibouti, Horn of Africa region, state-building, governance, state-building and governance crisis.

المقدمة

تُعدّ أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي من أبرز الإشكاليات التي تواجه الدول الصغيرة ذات الموقع الجيوسياسي الحساس، والتي تتقاطع فيها العوامل الداخلية مع الخارجية لتشكل بيئة معقد، فجيبوتي رغم صغر مساحتها وحداثة تأسيسها السياسي، تمثل نقطة ارتكاز في منطقة القرن الإفريقي، وتُعدّ بيئتها ذات خصائص اجتماعية وثقافية ودينية متداخلة، ما جعل عملية تشكيل الدولة فيها ترتبط بشكل مباشر بقدرتها على استيعاب تعدديتها السكانية وإدارتها بصورة متوازنة، وقد أفرزت هذه الخصائص، بما تحمله من تنوّع قبلي ومذهبي وثقافي، تحديات متراكمة تمثّلت في تأثير الانقسامات الاجتماعية على بنية الحكم، والتنافس بين المكوّنات العرقية حول السلطة والموارد، فضلاً تباينات اقتصادية عميقة تشكّلت بفعل تركّز الثروة في مناطق دون أخرى.

من ناحية أخرى، شهدت جيبوتي أزمات سياسية ودستورية ترتبط بظاهرة الاحتكار القبلي للسلطة، ما أسهم في افراز حالة من عدم اليقين السياسي، واتساع الهوة بين الدولة والمجتمع، كما مثّلت الأزمات الاقتصادية إحدى أبرز المعوقات، عبر تفاقم الجفاف، ازدياد الديون الخارجية، واعتماد سياسات "عسكرة التنمية" التي ربطت الاقتصاد الوطني بالحضور العسكري الأجنبي، وهو ما فتح المجال أمام تمدد النفوذ الدولي في الدولة، وتحويلها إلى ساحة تنافس بين قوى كبرى وإقليمية، لاسيما مع استمرار أزمات الحدود والعلاقات المتوترة مع دول الجوار مثل إرتيريا والصومال.

وعليه، فإن أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي ليست مجرد نتاج لعوامل داخلية فحسب، بل هي حصيلة تفاعل مستمر بين الداخل والخارج، بين تعقيدات البنية الاجتماعية والاقتصادية وبين طبيعة البيئة الأمنية والسياسية الإقليمية، وتبرز أهمية هذا الموضوع في فهم جذور الضعف البنيوي للدولة الجيبوتية، وآليات إعادة إنتاج الأزمات، والبحث في كيفية تجاوزها عبر رؤية إصلاحية شاملة قادرة على تعزيز استقرار الحكم وتحقيق تنمية مستدامة.

اولاً. اهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من محاولة ربطها المنهجي بين الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للدولة من جهة، وبين أنماط الحكم وأشكال الأزمات الداخلية من جهة أخرى، فالكثير من الدراسات السابقة التي تطرقت لجيبوتي تتشتت بين المقاربات الجغرافية أو الأمنية أو السياسية، بينما تقدم هذه الدراسة معالجة شاملة تدمج كل تلك الأبعاد في إطار واحد، فضلاً عن ذلك سلطت الدراسة الضوء على الأزمات الدستورية والاحتكار القبلي للسلطة والازمات الخارجية والتي منحت الباحث فهماً عميقاً لطبيعة الإشكاليات البنيوية التي تعيق بناء وإدارة مؤسسات حكم رشيدة.

ثانياً. اشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول فهم طبيعة أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي، وكيفية تفاعل العوامل الداخلية مثل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع الضغوط الخارجية لتشكيل بيئة معقدة تعيق مسار تطور الدولة، ومن هذه الاشكالية تتفرع مجموعة اسئلة فرعية هي:

١. ما هي خصائص جمهورية جيبوتي السياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟
٢. ما ازمات بناء الدولة وادارة الحكم على الصعيد الداخلي.
٣. ما هي الازمات الخارجية التي اثرت على بناء الدولة وادارة الحكم في جيبوتي ؟

ثالثاً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أن أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي هي نتيجة تفاعل مركّب بين العوامل الداخلية المرتبطة بالبنية الاجتماعية والسياسية للدولة، والعوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الإقليمية والتنافس الدولي، وأن تجاوز هذه الأزمة يتطلب مقاربة شاملة تُعالج البعد البنيوي والبعد الجيوسياسي في الوقت نفسه.

رابعاً. حدود الدراسة: تتحدد هذه الدراسة زمنياً ومكانياً ومفهومياً ضمن إطار يسمح بفهم أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي بشكل شامل ومنهجي، فعلى المستوى الزمني، تركز الدراسة على المرحلة

الممتدة منذ نشوء الدولة الحديثة وصولاً إلى المرحلة المعاصرة، مع التركيز على التحولات التي شهدتها البلاد في العقود الأخيرة، باعتبارها المرحلة التي تراكمت فيها الأزمات البنيوية وتداخلت مع الضغوط الإقليمية والدولية، أما على المستوى المكاني، فتشمل الدراسة كامل إقليم جمهورية جيبوتي، مع التطرق إلى العلاقات مع دول الجوار حين يكون لها تأثير مباشر على الأزمة الداخلية.

خامساً. منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج مثل الوصفي والتحليل التفسيري، بغية الوصول إلى قراءة شاملة لأزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي من خلال وضع تحليل شامل للخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجغرافية للدولة، باعتبارها الخلفية التي تتشكل عليها الأزمات، مع استخدام منهج التحليل النظمي لفهم كيفية تفاعل العناصر الداخلية والخارجية في تشكيل الأزمة، من خلال النظر إلى الدولة بوصفها نظاماً سياسياً يتأثر ويتفاعل مع بيئته.

سادساً. هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مطلبين هما، الاول خصائص جمهورية جيبوتي، والمطلب الثاني، ازمات بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي، مع وجود خاتمة واستنتاجات تلخص فكرة الدراسة.

المطلب الأول: خصائص جمهورية جيبوتي

تُعدّ جمهورية جيبوتي نموذجاً لدولة تتشكّل هويتها من تفاعل مجموعة من الخصائص الاجتماعية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تحدد ملامحها العامة، فالمجتمع الجيبوتي يقوم على تنوع سكاني وثقافي ينعكس على طبيعة العلاقات الداخلية، ويؤثر في طريقة تشكّل البنى الاجتماعية وأنماط التفاعل بين المكوّنات المختلفة، وفي الإطار الإداري، تتوزع الدولة إلى وحدات إقليمية تشكّل قاعدة تنظيمية تساعد في إدارة الشؤون المحلية، وتظهر عبرها التفاوتات في الكثافة السكانية والامتداد العمراني والقدرات المؤسسية، أما الخصائص الجغرافية فتمنح جيبوتي موقعاً استثنائياً يجعلها نقطة التقاء بين مساحات برية وبحرية ذات أهمية، إلا أن بيئتها الطبيعية تضفي تحديات مرتبطة بالموارد وظروف المناخ، مما يؤثر في طبيعة الأنشطة البشرية ونمط التركز السكاني، وعلى المستوى السياسي، تتسم البنية الحاكمة بخصائص ترتبط بتوزيع السلطة، وبكيفية تشكّل المؤسسات، وبالأدوار التي تؤديها الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار، اقتصادياً، تستند جيبوتي إلى مقومات تجعل اقتصادها قائماً على قطاعات معينة، وتتداخل فيه اعتبارات الموقع مع طبيعة الموارد والفرص المتاحة، ما يخلق مساراً اقتصادياً له خصوصيته واتجاهاته، ويأتي هذا التمهيد ليفتح المجال أمام دراسة أعمق لهذه الخصائص، وفهم تأثيرها في مسار بناء الدولة وادارتها الدولة وهو ما سنوضحه تباعاً.

اولاً. الخصائص الاجتماعية والتقسيم الإداري: جيبوتي مثل بقية الدول في العالم توجد فيها تنوع اجتماعي وعرقي يضم "العفر والعيسى" والصوماليين، والبقية معظمهم اوربيين سواء فرنسيين وايطاليين وحتى اثيوبيين، وخلف هذا التنوع في عام ١٩٩٠ صراعات وازمات خاصة بين "العفر والعيسى"

والصوماليين، وان قبيلة العيسى هي الاغلبية في البلاد وتقد نسبتهم ٤٤٠ الف نسمة ويسكنون في العاصمة جيبوتي ويمثلون ٤٧٪ حسب بعض المصادر في البلد، كما أن اول رئيس للبلاد عقب الاستقلال هو "علي حسن جوليد" والرئيس الحالي "اسماعيل عمر جيله"، وتقسم العيسى إلى فرعين هما "الابقال" ونسبتهم ٧٥٪ والفرع الثاني هم "الدالول"، اما "العفر" فهي قبيلة توجد بجيبوتي، ارتيريا، الصومال واثيوبيا، وهم المنافس الأول للعيسى على السلطة في جيبوتي وتعد قبيلتا "الجادروسي والاسحاق" من القبائل المشتركة بينها و"اثيوبيا"، ورغم أن اللغة الرسمية في "جيبوتي" هي الفرنسية إلا أن اللغة الصومالية هي المنتشرة انتشارا واسعا تليها لغة "عفر"، وبعضا من كل هؤلاء يتحدث العربية على الزراعة معظم الجيبوتيتين يعيشون بالمدن والبقيه يعتمدون لكل أبناء المدينة الأكبر جيبوتي، كما أن جيبوتي ذات غالبية من الطبقة الوسطى، اما في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، فإن متوسط العمر المتوقع في جيبوتي يقدر بـ ٤٣,١ سنة من العمر، أما معدل الوفيات الرضع يبغ نحو ١٠٤,١٣ ولادة حية، وتنقسم جيبوتي ادارياً إلى ستة أقاليم هي "الإقليم العاصمة عدد السكان إقليم علي صبيح مدينة وسكانه ٩٠,٠٠٥ وإقليم أرتا وسكانه بـ ٤٥,٠٤٧ نسمة، وإقليم دخيل وسكانه ٩٠,٠٢٣ نسمة، وإقليم جيبوتي وسكانه ٦٠٤,٠١٣ نسمة، إقليم أوبوك وسكانه يبلغ ٤٠,١٢٨ نسمة، وإقليم تاجورة وسكانه يبلغ ٨٩,٥٦٧ نسمة"، وهذه الاحصائيات حسب الموقع الرسمي للبلاد عام ٢٠١٩.[١]

واما التركيبة الدينية فالبلاد بحسب العام ١٩٩٦ هي ذات أغلبية مسلمة، والتي تقدر بنحو ٩٦٪ من اجمال سكان البلاد البالغ آنذاك بـ ٤٢٧,٦٤٢ والبقية اديان أخرى.[٢]

وفي التعليم فإن اللغة الفرنسية كانت هي المسيطرة في الساحة الجيبوتية في مرحلة الاستعمار، إذ لم تكن هناك مدارس عربية إلا مدرستان إحداهما للجالية اليمنية والتي بنيت في ثلاثينيات القرن العشرين اسمها "مدرسة النجاحية" والأخرى تأسست قبيل استقلال جيبوتي بجهود من "الشيخ عثمان الأريتري"، وبعد الاستقلال افتتحت بعض المدارس الأهلية تعتمد اللغة العربية كلغة تدريس، وبحلول العام ١٩٨١ تم فتجح جامعة الأمام "محمد بن سعود" او يسمى المعهد الإسلامي وفيه اعداد كبيرة من الشباب وفية متوسطة وثانوية، وتم فتح ايضاً "مدرسة الفرقان" والتي اشتهرت فيما بعد وفتحت مراحل الإعدادية والثانوية، وبتخرج طلاب المعهد بدأ رصيد اللغة العربية في جيبوتي يرتفع وخاصة عندما التحق مئات من هؤلاء الطلاب بعد إتمامهم للمرحلة الثانوية بجامعات من "الإمام" في "الرياض ورأس الخيمة ونواكشوط" وكذلك الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة" و"جامعة أم القرى" والجامعات المصرية والسودانية واليمنية، وتزامن الاهتمام باللغة العربية واستخدامها في المدارس الحكومية، وطالبت الحكومة الجيبوتي أكثر من مرة بمساعدة من جامعة الدول العربية لتعريب المناهج الدراسية فيها، وفي الوقت نفسه استحدثت وزارة التربية في جمهورية جيبوتي مكتب المدارس العربية الأهلية في الوزارة تقوم، وظيفته على توحيد المناهج الدراسية وتدريب الاساتذة.[٣]

ثانياً. الخصائص الجغرافية والسياسية: تمتد مساحة جيبوتي لتبلغ بـ ٢٣٠٠٠ كم[٢]، وتقع البلد على ساحل القرن الإفريقي الشرقي ويفصلها مضيق باب المندب عن شبه الجزيرة العربية، وتأتي على خط عرض ١٢ شمالاً، وعلى خط طول ٤٢ شرقا، كما حصلت جيبوتي على الاستقلال عن فرنسا في العام ١٩٧٧، ورغم الاستقلال بقيت الروابط مع فرنسا قوية، وتمتلك البلد مناخ سياسي وجغرافي مستقر نسبياً بسبب التواجد العسكري الفرنسي فيها، لكن تبقى حدوها غير مستقرة بسبب دول الجوار، كما أن فرنسا كان تسعى للسيطرة على جيبوتي وموانئها من أجل مواجهة بريطانيا ومنعها من الوصول للهند خاصةً بعد فتح حفر قناة السويس، وتحد إرتيريا جيبوتي من الجهة الشمالية، وتجاورها أثيوبيا من الجهتين الجنوبية والغربية، الصومال من الجنوبية الشرقية والبحر الأحمر من جهة الشرق، ونتيجة للصراعات والحروب في المناطق المجاورة لها فقد أصبحت دولة مهمة وتستفيد الحكومة الجيبوتي من الموقع لتأجير القواعد العسكرية للدول الاجنبية.[٤]

وكانت جيبوتي ارض منسية وتائهة بين اليمن والقرن الافريقي، وكانت تسمى بجيبوتي بالصومالية قبل الاستعمار والصومال الفرنسي بعد الاستعمار، وهي عضو الآن عضو في جامعة الدول العربية، وتسمى عاصمتها مدينة جيبوتي.[٥]

اما نظام الحكم فهو جمهوري مركزي، والسلطة التشريعية فيه او مجلس النواب يتكون من ٦٥ عضو، في الغالب ٣٣ عضو من قبيلة العيسى و ٣٢ ممن قبيلة العفر، وينتخب النواب لولاية مدتها خمس سنوات، ويتم انتخابهم من خلال الاقتراع العام، ومن يحق له الانتخاب لابد عمره ١٨ سنة فما فوق، وان انتخاب رئيس الجمهورية يكون لمدة ست سنوات، ويمكن إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، ويُنتخب أعضاء مجلس النواب بالأكثرية البسيطة على أساس اللوائح الحزبية من دوائر انتخابية متعددة المقاعد أي "من ٤ إلى ٣٧ مقعداً"، لولاية مدتها خمس سنوات، وقد صدر دستور البلاد وأقر الدستور باستفتاء في ٤ أيلول من العام ١٩٩٢.[٦]

وان جيبوتي لها مكانة كدولة مسالمة كبيرة ومهمة لأنها دولة ذات سياسة حياد صارم لا تتدخل في الشؤون الدول المجاورة لها والبعيد لان لها اتفاقيات تعاون وصداقة مع هذه الدول الإقليمية مثل الصومال وإثيوبيا، وترفض الحكومة في البلد دعم الجماعات المسلحة المعارضة للأنظمة المجاورة واستضافت مفاوضات بين قادة الصومال وإثيوبيا أسفرت عن سلسلة من الاتفاقات في عام ١٩٨٨.[٧]

ثالثاً. الخصائص الاقتصادية: جيبوتي هي واحدة من أصغر الدول الافريقية، ويحد حجم اقتصادها من قدرتها على تنويع أنشطة الإنتاج، كما يزيد من اعتمادها على الأسواق الأجنبية، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الأسواق ويعوق قدرتها على الحصول على رأس المال الخارجي [٨].

١. **الناتج القومي:** شهد الناتج المحلي لجيبوتي تقلبات وتحولات في السنوات الماضية ويظهر الجدول (١) حجم الناتج المحلي للسنوات من (٢٠١٣-٢٠٢٤).

ت	السنة	القيمة بالمليار دولار
١	٢٠١٣	٢,٤
٢	٢٠١٧	٢,٧٦
٣	٢٠٢٠	٣,١٤
٤	٢٠٢٢	٣,٥٦
٥	٢٠٢٣	٣,٩٢
٦	٢٠٢٤	٤,٩

الجدول من اعداد الباحث وفق المصدر: الناتج المحلي الاجمالي في جيبوتي، منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٥، على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/djibouti/gdp

٢. القطاعات الاقتصادية: يعد القطاع الزراعي والري جانب مهم للاقتصاد في جيبوتي وانه رغم قديم في نشاطه ويحتوي على ٧٥٪ من حجم العاملين في البلد لان اسلوب الزراعي تقليدي وقديم ولهذا يحتاج عمال بعدد كبير، واقتصاد البلد ضعيف ولا يوفر من قيمة الناتج المحلي سوى ٣٪ ولا يوفر الغذاء الكافي للبلد الا بنسبة محدودة ويعتمد على زراعة القمح والذرة والأعلاف، بعض الثمار والخضار، ويتكون جانبه الحيواني من مليون رأس، تتقدمها الأغنام ثم الماعز والأبقار والجمال، وكلها من الأنواع الضعيفة الإنتاج، فضلاً عن نشاط صيد الأسماك التي يعمل فيها ما يقرب من ١٠٠ سفينة صيد، أما القطاع الثاني، فهو قطاع التعدين والصناعة الذي يضم ١٪ من قوة العمل، ويُسهم بنحو ٢٠٪ من الناتج القومي، فقد بقي مقتصراً على عدد محدود من الاستثمارات الغذائية والكيميائية، وتنتج الحليب ومشتقاته والمياه المعدنية والملح والجلود، وتكرر النفط المستورد بطاقة ١٠٠ألف برميل يومياً لتأمين حاجة البلاد والسفن المارة من الوقود، اما القطاع الثالث فهو الخدمات، ويركز على تجارة العبور، والذي جذب بفضله بناء التحتية الخدمية ومردوده المرتفع، أكثر من ١٤٪ من قوة العمل، ليسهم بنحو ٧٧٪ من قيمة الناتج القومي، ويشمل هذا القطاع النشاط التجاري بمختلف أشكاله، وبوجه خاص تجارة العبور، وفي مجال خدمة المواصلات، فهي تقتصر على خط حديدي واحد يصل العاصمة بمدينة علي صبيح في طريقه إلى أديس أبابا في إثيوبية طوله ٧٨١ كم.٩

المطلب الثاني: ازمات بناء الدولة وإدارة الحكم

تواجه جيبوتي، رغم موقعها الجيوسياسي الحيوي في منطقة القرن الإفريقي ودورها المتنامي في المنطقة، سلسلة من الأزمات التي تعيق مسار بنائها وادارتها، فمنذ الاستقلال، ظلّت الدولة الجيبوتية محكومة بمعادلة سياسية هشّة تتداخل فيها الاعتبارات القبلية مع ترتيبات السلطة، مما جعل مؤسسات الحكم عرضة للتجاذبات الداخلية وضعف الاستقلالية، وقد أدى الاحتكار السياسي داخل نخبة محدودة،

فضلاً عن غياب إصلاحات دستورية عميقة، إلى تفاقم حالة اللايقين السياسي واستمرار الفجوة بين الدولة والمجتمع، وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تتعرض الدولة لضغوط متزايدة بفعل الديون الخارجية والجفاف وتذبذب الموارد، إضافة إلى بروز أنماط من "عسكرة التنمية" التي تجعل المؤسسة العسكرية فاعلاً محورياً في المجالات المدنية، وهو ما يعكس تحديات في إدارة الحكم وتوازن السلطات، كما فاقمت الأزمات الاجتماعية والثقافية، بما فيها التنافس العرقي بين العفر والصوماليين، هشاشة النسيج الوطني وأضعفت مسار بناء الدولة الجامعة، أما خارجياً، فتواجه جيبوتي ضغوطاً ناتجة عن التنافس الدولي على موقعها الاستراتيجي، إلى جانب أزماتها الحدودية مع الصومال وإريتريا، ما يجعل عملية إدارة الحكم مرتبطة بتعقيدات الجوار والاصطفافات الدولية، وتشكّل هذه العوامل مجتمعة إطاراً عاماً لفهم تحديات الدولة الجيبوتية في بناء مؤسسات مستقرة وقادرة على مواجهة متطلبات المرحلة، ولعل ابرز الازمات الداخلية والخارجية هي:

اولاً. الازمات الداخلية: تواجه جيبوتي، رغم صغر مساحتها ومحدودية مواردها الطبيعية، مجموعة من الأزمات الداخلية المتراكمة التي تُلقي بظلالها على استقرارها السياسي والاجتماعي. فقد شكّل البناء السياسي للدولة، منذ تأسيسها، أرضية هشّة سمحت باستمرار مظاهر الاحتكار السلطوي، سواء من خلال تركيز السلطة التنفيذية في يد فئة محدودة، أو عبر هيمنة بنيات قبلية على مفاصل الدولة، الأمر الذي أوجد حالة من الاحتقان السياسي وأضعف مسارات التداول الديمقراطي. كما أسهمت المحددات الدستورية غير المتوازنة، وغياب الإصلاحات الجوهرية، في تعزيز حالة اللايقين السياسي، وتوليد شعور متزايد بعدم الثقة بين الدولة والمجتمع، أما على المستوى الاقتصادي، فقد تعمقت الأزمات نتيجة ارتفاع معدلات البطالة واتساع فجوة التنمية بين العاصمة والمناطق الداخلية، إلى جانب تفاقم المديونية الخارجية التي أصبحت عبئاً يحد من قدرة الدولة على تمويل مشاريعها التنموية. كما شكّلت موجات الجفاف المتكررة عاملاً إضافياً زاد من هشاشة الوضع الاقتصادي، بالنظر لاعتماد شريحة واسعة من السكان على الأنشطة الرعوية، مما جعل الأمن الغذائي واحداً من أبرز التحديات الداخلية. وفي ظل هذه الظروف، اتجهت الدولة نحو ما بات يُعرف بـ"عسكرة التنمية"، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية طرفاً مؤثراً في المشاريع الاقتصادية والبنى التحتية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول تأثير هذا النهج على المسار المدني للدولة، وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، تواجه جيبوتي أزمات مرتبطة بالتعدد العرقي والثقافي، إذ تسود تنافسات تاريخية بين المكوّن الصومالي والعفر، ما يؤدي أحياناً إلى احتكاكات تُهدد الانسجام المجتمعي. كما أسهمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة في خلق فجوات ثقافية بين الأجيال، وزيادة الضغوط على البنى الاجتماعية التقليدية، وتمهّد هذه المقدمة لدراسة شاملة تهدف إلى تحليل جذور هذه الأزمات الداخلية وكيفية تفاعلها في صياغة المشهد العام لجيبوتي، وما ترتبه من تحديات في مسار استقرار الدولة ومستقبلها التنموي والسياسي.

١. **الازمات الاقتصادية:** تعاني جمهورية ارتيريا من مجموعة من الازمات الاقتصادية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى الوقت الحاضر وهي كما يلي:

أ. **عسكرة التنمية:** تعد جيبوتي أكثر الدول في القارة الإفريقية فقرًا من حيث وفرة الموارد والإمكانيات الطبيعية، إذ لا تسمح أراضيها القاحلة بالاستثمار في القطاع الزراعي، فضلاً عن عدم توافر أي ثروات معدنية أو نفطية تمكن الدولة من استخدامها بهدف تحقيق تنمية اقتصادية، إلى جانب ذلك يعيش نحو خمس السكان تحت خط الفقر حيث لا يزيد دخل الفرد فيها ١,٢٥ دولار، ومن هناك فقد هذه الأوضاع الاقتصادية الهشة التي تمر بها البلاد إلى محاولة ربط عملية التنمية بالحضور العسكري والأمني للقوى الإقليمية والدولية عبر القواعد العسكرية كونها مطلة على سواحل البحر الأحمر، وخليج عدن فتواجد العسكري الأمريكي والفرنسي والالماني والايطالي والصيني، وغيرهم من التواجدات العسكرية تشكل أهم مصادر الدخل القومي للبلد، رغم ما تداعياتها على سيادة واستقلال جيبوتي.[١٠]

ب. **ازمة الجفاف:** تعاني جيبوتي على غرار دول منطقة القرن الأفريقي من ازدياد ظاهرة الجفاف الذي يقع على البلد، ويؤثر على جميع محافظتها فهو لا يؤثر على القطاع الزراعي فقط بل وحتى على حياة المواطنين الذين تدهورت أوضاعهم المعيشية بشكل كبير نتيجة الآثار السالبة المترتبة على ظاهرة التغير المناخي مع تراجع المساعدات الإنسانية، والتي أثرت حتى على الأمن الغذائي للبلاد، ولهذا أطلقت الحكومة الجيبوتية في العام ٢٠١٣ نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لتقديم نحو ٧٠ مليون دولار أميركي لتقليص معاناة ضحايا موجة الجفاف، محذرة مما وصفتها بكارثة إنسانية محققة إذا لم يحصل المنكوبون الذين يعصف بهم التغير المناخي على المساعدات الإنسانية اللازمة من المجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن، ويؤشر برنامج الغذاء العالمي أن عدد المتضررين في جيبوتي من الجفاف حوالي ٣٠٠ ألف فرد من بينهم ٩١ ألفا من المهاجرين واللاجئين الذين قدموا من الدول المجاورة، خصوصا الصومال وإثيوبيا، وأدت ازمة الجفاف المتكررة إلى احداث تداعيات على الأمن الغذائي للبلد رغم سواحلها المطلة على المياه.[١١]

ج. **ازمة الديون الخارجية:** تعد ازمة الديون الخارجية أحد أكثر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدولة النامية عموماً، ودول القارة الأفريقية على وجه الخصوص، لأنها تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي للبلد وتستنزف مواردها المالية، فالدول الإفريقية عانت من تراكم ديونها الخارجية وتزايد أعباءها، حتى تلك المحاولات التي بذلت من أجل اعادة جدولة ديون تلك الدول مع المؤسسات الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين لم تؤتى نتائجها المرغوبة، ولم تساعد دول أفريقيا في الخروج ولو بشكل نسبى من عواقب مشكلة الدين الخارجي، وتكررت مشكلة الديون بشكل كبير مع تكرار الأزمات الاقتصادية والتنموية سواء داخل الدول او التي تصيب النظام المالي والاقتصادي العالمي مثل عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٢٠.[١٢]

وخطورة هذه الازمة هي استمرار جيبوتي بالاقتراض من الصين أكثر مما تستطيع تسديده، وربما تضطر لتسليم أصول إلى الحكومة الصينية مثلما فعلت سريلانكا ٢٠١٧، وتبلغ ديون جيبوتي ٨٨٪ من ناتجها المحلي البالغ ١.٧٢ مليار دولار، واغلب ديونها للصين، وربما تواجه جيبوتي خطر بيع احدى اهم

اصولها للصين مقابل سداد الديون، وعلقت مجلة فورين بوليسي الأميريكية بأن الصين مستمرة في إقراضها الدول النامية، الأمر الذي دفع محللين إلى التحذير من مصائر الدول الصغيرة التي تقترض أكثر ما تستطيع تسديده، والفرص الإستراتيجية التي تنفتح أمام الصين نتيجة لذلك.[١٣]

٢. الازمات الاجتماعية والثقافية: مرت جمهورية جيبوتي عبر تاريخها بمجموعة من الازمات التي تداخلت فيها الابعاد الثقافية بالاجتماعية ولعل ابرزها ما يلي:

أ. الصراع الثقافي والعرقي: تضم جيبوتي مثل معظم الدول الإفريقية تعدد ثقافي وعرقي، ولهذا فجيبوتي فيها ثلاث عرقيات كبرى شكّلت طابع البلاد وثقافتها هم الصوماليون والعفر والعرب، وبجانبهم أقليات من المجموعات الأخرى، وتظهر الازمة الثقافي والعرقية في جيبوتي نتيجة شعور العفر وحتى الصوماليين بأن قبائل العيسى (العربية) يضطهدونهم، فتضاربت الآراء بين من يرى العفر والصوماليين اغلبية والعرب اغلبية في جيبوتي، وهذا الأمر تسبب بحدوث صدامات دموية متكررة بين الطرفين، وتعود جذور هذه الأزمة إلى عهد الاستعمار الفرنسي الذي قسم البلاد أداريا من أجل سهوله السيطرة عليها سابقاً، وبقيت هذه التقسيمات إلى اليوم، والتي تحدث بشكل مستمر صراعات خفية داخل جيبوتي، وبدول الجوار بين العيسى في الإقليم الصومالي، والعفر في الإقليم العفري، وكلاهما إقليمان ضمن حدود الدولة الفيدرالية الإثيوبية.[١٤]

٣. الازمات السياسية والدستورية: برزت بعض الازمات السياسية والدستورية في جمهورية جيبوتي بعد الاستقلال لتشمل ما يلي:

أ. احتكار قبلي للسلطة وتفاقم حالة عدم اليقين السياسي: تفاقم الازمة السياسية والدستورية في جمهورية جيبوتي مع بروز مساعي واضحة للرئيس إسماعيل عمر جيله، لإجراء تعديل دستوري للسماح لنفسه بالترشح لولاية سادسة، وهو ما جعل هناك توترات تظهر داخل النخبة الجيبوتية، ويمكن ملاحظة بوادر هذه الازمة في أيلول من العام ٢٠٢٥ عقب استقالة أليكسيس محمد جيلدون، أحد أبرز مستشاري الرئيس جيلي، والمتحدث الرسمي باسمه على الصعيد الخاري، وعزا جيلدون وبين ان سبب الاستقالة هو تراجع الديمقراطية في البلاد، وقال ايضاً ان الرئيس تجاوز الحدود بتعديلاته الدستورية المستمرة لصالحه، ولهذا فإن ابرز التحديات التي تواجه الرئيس والبلاد هي ففي حالة تجاوز الرئيس، البالغ من العمر ٧٧ عام، السن القانوني للترشح للرئاسة الذي حدده الدستور ب ٧٥ سنة، والذي من الممكن أن يؤدي إلى حدوث اضطرابات داخلية، اما التحدي الثاني يتعلق بهوية الخليفة المحتمل للرئيس جيله، وهي مسألة قد تُعيد رسم ملامح النظام السياسي والاجتماعي في البلاد، ولذا تبدو خيارات جيله محدودة، ويجب أن تكون أي خطوة لتعيين خليفة مُدروسة بعناية للحفاظ على تماسك النظام وحماية نفوذ عائلته وعشيرته، الماماسان، وفي هذا السياق، أثارت استقالة جيلدون، المنتمي إلى العشيرة العفر، تكهنات بأن الرئيس يُعِدّ ابن زوجته، نجيب عبد الله كامل، المنتمي إلى جماعة عفر، لخلافته، تُنذر هذه الخطوة بتفاقم الاستقطاب العرقي داخل الائتلاف الحاكم، ولذلك تنظر نخبة قبيلة العيسى إلى هذا الأمر كتهديد لهيمنتها التاريخية وامتيازاتها، وقد يدفعهم هذا إلى عرقلة صعوده ومنع انتقال القيادة إلى العفر، ربما عبر الضغط لإبقاء جيله على رأس هرم السلطة أو

التحالف مع مرشح آخر من داخل القبيلة، مثل جيلدون، المعروف باتصالاته الواسعة وطموحاته السياسية عملية انتخابية يسيطر عليها مرشح عيسى، وتزاد خطورة الازمة في جيبوتي في ما إذ رأت نخبة العيسى تحولًا في ديناميكيات القوة لصالح العفر، لاسيما مع احتمال صعود كامل، ردًا على ذلك، قد يدفعون نحو إجراء انتخابات، بهدف ضمان فوز أحد رموزهم، وبالتالي الحفاظ على نفوذهم في حقبة ما بعد جيله، مع ذلك، تُخاطر هذه الاستراتيجية بتعميق الانقسامات وإشعال فتيل مواجهات على مستوى النخبة بين العيسى والعفر، مما قد يجرّ الجيش وقوات الأمن إلى الواجهة، لاسيما إذا تشابهت العملية الانتخابية مع عمليات سابقة اتسمت باتهامات تزوير، وغياب إصلاحات جادة لتعزيز الشمولية السياسية، وبالتالي قد تؤدي هذه الظروف إلى تجدد مقاطعة المعارضة، وزيادة زعزعة استقرار المشهد السياسي في البلاد.[١٥]

ثانياً. الازمات الخارجية: تُعَدُّ جمهورية جيبوتي إحدى أهم الدول الصغيرة ذات التأثير الكبير في محيطها الإقليمي والدولي، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وقد جعل هذا الموقعُ الاستثنائي منها نقطة ارتكاز رئيسية للتنافس الدولي والإقليمي، إذ تحوّلت خلال العقود الأخيرة إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية، تتموضع فيها قواعد عسكرية متعددة، مما ساهم في تعزيز مكانتها السياسية، لكنها في الوقت نفسه أوجد تحديات وأزمات خارجية متشابكة، وفي سياق بيئة القرن الإفريقي المضطربة، تواجه جيبوتي جملة من الأزمات الخارجية التي تتداخل فيها الحسابات الجيوسياسية مع الاعتبارات الأمنية والاقتصادية، فالتنافس الدولي على السواحل الجيبوتية، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة وفرنسا والصين ودول أخرى، شكّل أحد أبرز ملامح الضغط الخارجي، إذ يرتبط هذا التنافس بالسعي للسيطرة على الممرات البحرية، ومراقبة التحولات في منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية العالمية، وقد انعكس هذا الوضع على طبيعة علاقات جيبوتي مع محيطها وفرض عليها مواقف دقيقة في التعامل مع القوى الكبرى، كما تشكل علاقاتها المتوترة مع بعض دول الجوار، مثل الصومال وإريتريا، أحد المحاور الرئيسة لأزماتها الخارجي، ولذلك خصص هذا المحور لفهم طبيعة هذه الأزمات الخارجية وأبعادها في إطار تحليل يربط بين الجغرافيا السياسية لجيبوتي وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، وكما يلي:

١. **التنافس الدولي على جيبوتي:** يشكل موقع جمهورية جيبوتي اليوم موقعاً يستضيف قوى العالم المسيطرة والناشئة، وهذا ترتيب صعب لكنه تحت السيطرة حتى الآن، لكن جيبوتي تجد نفسها أيضاً في وسط منطقة أحمر بحر مشحونة بشكل متزايد إذ ليست الولايات المتحدة الأمريكية والصين الجهتين الفاعلتين اللتين تتسابقان لكسب النفوذ الجيوسياسي، فقد اكتظت المنطقة في السنوات الأخيرة بدول صاعدة (مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر وقوى متوسطة مثل "المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الإيرانية وتركيا" أخذت تشيد الموانئ التجارية، والمراكز العسكرية ومشاريع البنى التحتية على سواحل البحر الأحمر الأفريقي سعياً منها لكسب النفوذ وتعزيز المكانة في مناطق تتخطى جوارها، وبالتالي فإن هذا قد يحدث ازمة سواء داخل اراضيها او لجورها الجغرافي بسبب الأجندات الأجنبية التي

عملت بشكل مريب احياناً في السياسات المحلية للمنطقة، في وقت يخوض فيه القرن الأفريقي مرحلة من التغيير السياسي الكبير.١٦

ولهذا تتجسد أزمة التنافس الدولي والاقليمي على جيبوتي بخطورة سعيها المستمر نحو استثمار حدة التنافس بين هذه القوى على التواجد العسكري فيها، لبناء علاقات متنوعة وتعظيم المكاسب الاقتصادية للتغطية على مؤشرات العجز في اقتصاد البلاد، لكنها في الوقت نفسه تؤثر على استقرار منطقة القرن الأفريقي، فجيبوتي توفر المال لها، لكنها على جانب الآخر قد تجر نفسها وبالدول المجاورة لها نحو توترات وازمات، بل وحتى صراعات واقتتال داخلي وإقليمي.[١٧]

٢. ازمة جيبوتي مع ارتيريا: تظهر الازمة بين جمهورية جيبوتي وارتيريا في منطقة القرن الإفريقي في الجانب القبلي العرقي، حيث تسطير قبلية العيسى في جيبوتي على زمام السلطة السياسية في البلاد وتحرم منها العفر، وتظهر حثيثات الأزمة هنا، إذ تحاول ارتيريا الابقاء على تهميش او اضعاف دور العفر في جيبوتي لان تزايد سلطتهم ونفوذهم يمكن أن يؤدي إلى نمو قومية عفرية مناضلة ترغب بالانفصال عن ارتيريا والانضمام إلى جيبوتي وبعض المدن الاثيوبية، ويبدو أن إريتريا تراودها مخاوف منذ استقلالها من أن هناك قوى خارجية تسعى لتنفيذ هذا المخطط، يتبين ذلك ما أعلنه إسياس أفورقي في الخامس من سبتمبر ١٩٩١، حين أعلن " لن نسمح للتدخلات الأجنبية بالقيام بجولة أخرى الزعزعة استقرار مجتمعاتنا، وتركنا ضحية للفقر لأجيال قادمة، ونأمل أن تثوب القوى التي لم تقيم تطورات المنطقة كما ينبغي إلى رشدها، وتميز أن لا رجعة في التطورات التي ظهرت في كل من إريتريا وأثيوبيا.. والمنطقة بشكل عام، والقوى المشاركة في هذه المؤامرات تحديداً هي فرنسا، ومصر والسعودية"، ولهذا فإن أن أي زعزعة للاستقرار في جيبوتي قد يكون من شأنه نشوب صراع إريتري – إثيوبي في سعي كل منها لجيبوتي له، أو قد يتفق الطرفان على تقسيمها بحيث تؤمن إثيوبيا لنفسها منفذاً على البحر (خط حديد أديس أبابا، جيبوتي)، كتعويض عن فقدها للسواحل الإريترية.١٨

وفي الوقت نفسه تظهر ازمة اخرى بين البلدين حول عائدية كل من رأس وجزيرة دميرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، التي تمثل إحدى القضايا العالقة في القرن الإفريقي منذ قرابة عقد ونصف العقد من الزمان، إذ بلغ الخلاف ذروته عام ٢٠٠٨ في اشتباكات دامية بين الطرفين، ولم يتمكن العديد من الأطراف التي حاولت الوساطة بينهما من إحداث اختراقات نهائية يتفق الطرفان بمقتضاها على آلية نهائية لحل النزاع بينهما، وتعود هذه الازمة إلى عهد الاستعمار الفرنسي والايطالي للبلدين، فقد نشأت الحدود الإقليمية للدولتين نتيجة توافقات ومعاهدات بين كل من فرنسا وإيطاليا، بدأت باتفاقية روما بين فرنسا وايطاليا عام ١٩٠٠ واتفاقية اخرى بين الطرفين ايضاً عام ١٩٠١ واتفاقية عام ١٩٣٥، وترى جيبوتي أن هذه الجزر هي تابعة لها لان البرلمان الايطالي لم يوافق على منحها لفرنسا حسب اتفاقية ١٩٠٠ و ١٩٠١، في حين ترى إريتريا أن التنازل الفرنسي وفق اتفاقية ١٩٣٥ يعني تبعية الأرض لمستعمرة إريتريا الإيطالية بغض النظر عن تبادل وثائق التصديق من عدمه.[١٩]

٣. الازمة مع الصومال: سعت جيبوتي بحكم ارتباطها الاثني مع الصومال، إلى محاولة إيجاد حل دائم للمشكلة الصومالية، يعيد الاستقرار إلى للجمهورية الواقعة في الحافة الشرقية من منطقة القرن الإفريقي والمجاور لها جغرافياً، ولهذا حاولت أكثر من مره اقامة مبادرات جيبوتية لعقد مؤتمر مصالحة وطنية للفصائل والقبائل الصومالية، وهو المؤتمر الذي انعقد في المنتجع الجيبوتي المسمى (عرتا)، وجمع أكثر من شخصية صومالية، اتفقت على تشكيل مجلس وطني انتقالي برلمان مؤقت يختار من بين أعضائه رئيس جمهورية ورئيس وزراء، وهو ما تم فعلاً، بيد أن الحكومة الصومالية، التي انبثقت عن مؤتمر عرتا، لم تنجح في مهامها، ولم تستطع بسط سيطرتها سوى على جزء صغير من العاصمة الصومالية، وبالتالي لم تحقق ما كان مرجواً منها في استعادة الأمن والاستقرار، واسترجاع وحدة التراب الصومالي وبسط السيادة، وبالتالي فإن الازمة الصومالية يمكن أن تؤدي إلى تهديد أمن جميع دول المنطقة بمن فيهم جمهورية جيبوتي، من خلال الحروب الأهلية داخل الصومال او تدفق اعداد كبيرة من المهاجرين وتجارة الاسلحة ٢٠، وذلك لأن حدوث أي أزمة في الصومال قد تنتقل إلى جيبوتي بسبب الترابط العرقي والقومي بين الدولتين.

الخاتمة

يمكن القول أن أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي تمثّل نموذجاً دقيقاً للتفاعل بين العوامل البنيوية الداخلية والعوامل الخارجية التي تُعيد تشكيل مسارات الدولة بشكل مستمر، فالتحليل الذي تناولته الدراسة عبر مطالبها بيّن بوضوح أن الأزمة ليست وليدة ظرف طارئ أو حدث سياسي معين، بل هي بنية متراكمة من التحديات التي تعمقت عبر الزمن، وقد اتضح عبر دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، أنّ الدولة تأسست على تعددية واسعة دون أن تترافق هذه التعددية مع بناء مؤسسات قادرة على إدارة التنوع بشكل عادل ومتوازن، ولذا فإن التعدد العرقي والقبلي، بدلاً من أن يكون مصدر ثراء اجتماعي، تحول إلى عامل تفكك سياسي نسبياً بسبب غياب إطار جامع يحد من النفوذ القبلي في الحكم.

كما أن الأزمة السياسية والدستورية ليست حالة منفصلة، بل هي جزء من شبكة العوامل المؤثرة، فالاحتكار السياسي، وعدم تداول السلطة، وضعف الرقابة والمساءلة، كلها عناصر ساهمت في خلق دائرة مغلقة يعاد فيها إنتاج الهشاشة المؤسسية، فضلاً عن حالة عدم اليقين السياسي شكلت عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، وأفقدت الدولة القدرة على صياغة سياسات طويلة الأمد.

ومن الجانب الاقتصادي، تبرز الأزمات المتكررة مثل الجفاف، تراكم الديون، واعتماد نموذج اقتصادي قائم على عسكرة التنمية، وقد أدى هذا النموذج إلى تشويه بنية الاقتصاد الوطني، وربطه مباشرة بالتنافس العسكري الدولي، ما أفقد الدولة استقلالية القرار الاقتصادي، وجعل التنمية رهينة للوجود الخارجي، وبالتالي، فإن الأزمة الاقتصادية ليست مجرد نقص في الموارد فحسب، وإنما هي أزمة في الخيارات الاستراتيجية نفسها.

أما البيئة الخارجية، فقد مثّلت تحدياً دائماً للدولة ايضاً، سواء عبر الأزمات الحدودية مع إرتيريا والصومال، أو من خلال التنافس الدولي، وقد جعل الموقع الجغرافي للدولة منها نقطة جذب للقواعد العسكرية، وهو ما منح النظام السياسي موارد إضافية، لكنه في الوقت نفسه قلل من الضغوط الداخلية المطالبة بالإصلاح، وأدخل البلاد في شبكة من المصالح الدولية التي يصعب الفكاك منها.

وعليه، يتضح أن أزمة بناء الدولة وإدارة الحكم في جيبوتي هي أزمة مركّبة، لا يمكن معالجتها بمعزل عن السياق الداخلي والخارجي، بل تتطلب رؤية شاملة تعالج ضعف المؤسسات، وتعيد بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس المشاركة والعدالة والشفافية، وتعزز قدرة الدولة على التحكم بمواردها وحدودها، وتوازن بين احتياجاتها الأمنية ومقتضيات التنمية.

وتوصلت الدراسة في نهايتها إلى عدة استنتاجات هي:

١. الأزمة في جوهرها بنيوية وليست ظرفية؛ إذ ترتبط بالطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وبضعف المؤسسات منذ التأسيس.

٢. الاحتكار القبلي للسلطة يمثل العامل الأكثر تأثيراً في إضعاف الحكم، لأنه أدى إلى تآكل الشرعية السياسية وتراجع ثقة المجتمع بالدولة.

الهوامش:

(١) عبد المنعم أبو ادريس على، مدخل الى القرن الأفريقي.. القبيلة والسياسة، القاهرة، العربي للنشر، ٢٠١٩، ص٩٧ – ٩٨.

(٢) الأطلس الجغرافي للمملكة العربية السعودية: المرحلة المتوسطة، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢، ص ٨٣.

(٣) بدر بن ناصر الجبر، كيف نُشرت العربية؟ تجارب لأعلام من المختصين الناطقين بغيرها في أوروبا وأفريقيا، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي، ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ٩٥-٩٦.

(٤) خالد عياد، الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدولي.. جزر حنيش وتيران وصنافير أنموذجا، عمان، الآن ناشرون وموزعون، ٢٠١٨، ص ٧٨.

(٥) يونس ابراهيم التميمي، المفيد المختصر في الاسم والخبر، ابو ظبي، دار الخليج، ٢٠١٩، ص ١١٥-١١٦.

(٦) سليم الياس، الموسوعة الجغرافية الوطن العربي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، بلا، ص ٣٨-٣٩.

(٧) وليد بدران، كيف تحولت جيبوتي إلى "وكر لجواسيس العالم"؟، بي بي سي، ١٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-60694683

(٨) جيبوتي نظرة عامة، مجموعة البنك الدولي، ٢٤/٠٤/٢٠٢٥، على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/country/djibouti/overview

(٩) جيبوتي، الموسوعة العربية، ٢٠٢٥، على الرابط: https://mail.arab-ency.com.sy/details/12405

(١٠) نهال أحمد، جيبوتي والتوجه نحو عسكرة التنمية، المركز العربي للبحوث، ٢٠ مايو ٢٠١٨، على الرابط: https://acrseg.org/40747

(١١) محمد عبد الله، ٣٠٠ ألف شخص ضحايا الجفاف بجيبوتي، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٢/١٤، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2013/2/14/300

(١٢) جيهان عبد السلام عباس، الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام ٢٠٠٦، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٦، ٢٠٢٢، ص ٧-٨.

(١٣) فورين بوليسي: جيبوتي الأحدث في السقوط بشراك الديون الصينية، الجزيرة نت، ٢٠١٨/٨/١، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2018/8/1/

(١٤) حامد فتحي، ثنائية الصوماليين والعفر: لماذا لا يزال الصراع العرقي حاضراً في جيبوتي؟، صحيفة رصيف، ٧ يوليو ٢٠٢٣، على الرابط: https://raseef22.net/article/1093963-

(١٥) جيبوتي عند مفترق طرق: أزمة الانتقال الرئاسي قبل انتخابات أبريل ٢٠٢٦، وحدة دراسات القرن الأفريقي، ابو ظبي، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٥، ص ١-٤.

(١٦) زاك فيرتين، منافسات القوى العظمى في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة للولايات المتحدة، دراسة تحليلية، الدوحة، مركز بركنجز، ٢٠٢٠، ص ٣.

(١٧) نهال أحمد، مصدر سبق ذكره.

(١٨) إبراهيم احمد نصر، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١، ص ١٥٢-١٥٣.

(١٩) عبد القادر محمد علي، النزاع الحدودي الجيبوتي الإريتري: الجذور والأبعاد والتطورات المتوقعة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٩ يوليو ٢٠٢٣، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5697

(٢٠) عبد السلام البغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥، ص ٢٨-٣١.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً. الكتب:

١) إبراهيم احمد نصر، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١١.

٢) الأطلس الجغرافي للمملكة العربية السعودية: المرحلة المتوسطة، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢.

٣) بدر بن ناصر الجبر، كيف نُشرت العربية؟ تجارب لأعلام من المختصين الناطقين بغيرها في أوروبا وأفريقيا، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي، ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

٤) خالد عياد، الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدولي.. جزر حنيش وتيران وصنافير أنموذجا، عمان، الآن ناشرون وموزعون، ٢٠١٨.

٥) سليم الياس، الموسوعة الجغرافية الوطن العربي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، بلا.

٦) عبد السلام البغدادي، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥.

٧) عبد المنعم أبو ادريس علي، مدخل الى القرن الأفريقي.. القبيلة والسياسة، القاهرة، العربي للنشر، ٢٠١٩.

٨) يونس ابراهيم التميمي، المفيد المختصر في الاسم والخبر، ابو ظبي، دار الخليج، ٢٠١٩.

ثانياً. المجلات والدوريات والدراسات:

١) جيبوتي عند مفترق طرق: أزمة الانتقال الرئاسي قبل انتخابات أبريل ٢٠٢٦، وحدة دراسات القرن الأفريقي، ابو ظبي، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٥.

٢) جيهان عبد السلام عباس، الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام ٢٠٠٦، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٦، ٢٠٢٢.

٣) زاك فيرتين، منافسات القوى العظمى في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة للولايات المتحدة، دراسة تحليلية، الدوحة، مركز بركنجز، ٢٠٢٠.

ثالثاً. الانترنيت

١) جيبوتي، الموسوعة العربية، ٢٠٢٥، على الرابط: https://mail.arab-ency.com.sy/details/12405

٢) جيبوتي نظرة عامة، مجموعة البنك الدولي، ٢٤/٠٤/٢٠٢٥، على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/djibouti/overview

٣) حامد فتحي، ثنائية الصوماليين والعفر: لماذا لا يزال الصراع العرقي حاضراً في جيبوتي؟، صحيفة رصيف، ٧ يوليو ٢٠٢٣، على الرابط: https://raseef22.net/article/1093963-

٤) عبد القادر محمد علي، النزاع الحدودي الجيبوتي الإريتري: الجذور والأبعاد والتطورات المتوقعة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٩ يوليو ٢٠٢٣، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5697

٥) فورين بوليسي: جيبوتي الأحدث في السقوط بشراك الديون الصينية، الجزيرة نت، ٢٠١٨/٨/١، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2018/8/1/

٦) محمد عبد الله، ٣٠٠ ألف شخص ضحايا الجفاف بجيبوتي، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٢/١٤، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/2013/2/14/300

٧) نهال أحمد، جيبوتي والتوجه نحو عسكرة التنمية، المركز العربي للبحوث، ٢٠ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://acrseg.org/40747

٨) وليد بدران، كيف تحولت جيبوتي إلى "وكر لجواسيس العالم"؟، بي بي سي، ١٢ مارس/ آذار ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-60694683

٩) الناتج المحلي الاجمالي في جيبوتي، منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٥، على الرابط:
https://ar.tradingeconomics.com/djibouti/gdp